

الموجبة للمردود ذكر في اصل الرخصة انهم ان رجع هذا
ايمن وان الذي ذكرناه اولاه هو الحاق لم ذكره عند
تفصيل الكبار اهلا منهم عدوا الربا واكل مال اليتيم
وشهادة الزور ونحوها من الكبار ولا حد فيها
وقال الامام هي كل جريمة تؤذي بقلة الثرات من كفا
بالدين اهله والمراد بها بقية التعاريف المذكورة غير
الكبار الاعتقادية التي هي البيع فان الراجح يقول
شهادة اهله ما لم تكفرهم كاسنان بيانه هذا
صحيحها بالحسن اما بالعدل فاشيا كثيرة قال ابي عبد
الله الى السباني اقرب قال سمعت من جيراننا الى
السباني اقرب اي باعتبار اصنافها وانواعها وما
عد ذلك من المعاصي في الصغير ولا باس بعد
من النوعي في الاول تعميم الصلاة واما غيرها
من وقربها بلا عدس ومنع ان كاهة وترك الامر بالمعروف
والنهى عن المنكر مع الغفلة ونسيان القرآن واليه
من رحمة الله وامن مكره نقاله واكل الربا واكل مال
اليتيم والافطار في رمضان من غير عذر وعقوق
والذي والربا واللواط وشهادة الزور وصرح المسلم
بغير حق واليمين واما العيبة فان كانت في اهل العلم
وحملت القرآن فهي كبيرة كما جري عليه ابن المزي والى
فصيرة ومن الصغائر النظر المحرم وهي المسلم فوالا

ايام

ايام والنياحة وسبق الجيب والتخفيف في المشي وادخال
صبيان او محائنه الذي يغلب تخميسهم المسجد
وستعمال بحاسة في بيت او ثوب لغير حاجة فان كان
كبيرة او اصل على صغيرة من نوع او نوع تنفق العدة
الا ان تغلب طاعة على ما صيبه كاقباله كالمهور
فلا تنفق عدالته وان اقتضت عمارة المص الانتفا
مطلعا **فاية** في العج يوفونك العدل فضل كبيرة هذا
كزنا لم يصر بذلك فاستجاب لاني الكفر والناسان
يكون العدل **سليم السريرة** اي العقيدة بل لا يكون
مبتدعاه يكفر ولا يعسفه يبيعه فلا تقبل
شهادة مبتدع يكفر او يعسفه يبيعه فالاول ككفر
البيت والساني في سائر الصحابة ويستثنى من هذا
الخطابية فلا تقبل شهادتهم وهم فرقة عجزت
الشهادة لصاحبهم اذا سمعوه يقول في على فلان
كذا هذا اذا لم يبينوا السبب كما حرمت الاشارة اليه
وان لم يبينوا السبب كما قالوا رايه يرضه كذا فتقبل
حده شهادتهم **والرابع** ان يكون العدل **ماتوا** كما ترفع
فيه النفس الامارة صاحبها **عند الغضب** من
ارتكاب قول الزور والاصرار على العيبة والكذب
لقيام غضبه فلا عدل له بل حمله غضبه على
الوقوف في ذلك **والسنة** ان يكون **محافظة** على **مروءة**